اسم الفاعل العامل في اللغة العربية

من خلال الربع الأول من القرآن الكريم

أ. بلقاسم بلعرج

جامعة باجي مختار – عنابة

قد يدل اسم الفاعل المشتق من اللازم على مطلق الحدث وقد يقيد بحرف جر للتعبير عن محيطه الخارجي[1]، وهو ما اصطلح عليه بالتعدي غير المباشر، وقد يقيد أيضا إذا كان من المتعدي المباشر؛ بمعنى أنّ علاقته بالمفعول به ليست مطلقة وإنما قد تقيد كذلك، وقد لا تتوقف هذه العلاقة عند مفعول واحد بل تتعدى إلى أكثر من مفعول؛ لأنّ المعنى يقتضي ذلك، وسبب التعدي لا يرجع إلى مادة الفعل المشتق منه، وإنما يعود إلى معنى البناء أو التركيب الذي يتضمن مشتقا من فعل متعد[2].

ومسألة اسمُ الفاعل العامل من المسائل المختلف فيها بين النحاة، وقد وضعوا أساسا ينطلقون منه ويبنون عليه بقية الأحكام الفرعية، وهذا الأساس هو المجاراة اللفظية والمعنوية، بمعنى حمل اسم الفاعل على الفعل لفظا ومعنى، غير أنّ هناك من النحاة من ركّز على المجاراة اللفظية ومنهم من ركّز على المجاراة المعنوية مما أدّى إلى ظهور خلاف في الفروع.

ويعد سيبويه على رأس الذين أجروا اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع لفظا ومعنى وأنزلوه منزلته يقول: "هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفْعَل) كان نكرة منونا وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيدًا غدًا. فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيدًا الساعة "[3].

بينهما[13]. ومن الأحكام القائمة على المجاراة التي وضعها النحاة اشتراطهم في اسم الفاعل المنون المجرد من (أل) الدلالة على الحال أو الاستقبال والاعتماد بمعنى أنّه لا يعمل لضعفه[14] حتى يعتمد على كلام سابق من نفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو ذي حال[15].

وقد أدى شرط الاعتماد إلى اختلاف النحاة القائلين به، إذ منهم من اشترط الاعتماد لمطلق العمل ومنهم من اشترطه لعمل النصب، بينما لم يشترط ذلك الأخفش والكوفيون مطلقا[16].

وسوف أقف على استعمالات اسم الفاعل العامل في الربع الأخير من القرآن الكريم في ضوء آراء النحاة على النحو الآتي:

فقد تبين لنا بعد الإحصاء والدراسة أنّ اسم الفاعل العامل جاء على أوضاع مختلفة في السور:

. مقترنا بالألف واللام

. رافعا لما بعده

. ناصبا لما بعده

أ- مفردا

ب- مجموعا

. مضافا

أ- إلى الاسم الظاهر

ب- إلى الضمير

وفيما يأتي عرض لهذه الأوضاع مع دراسة عيّنة من كل وضع أو صفة وفق آراء النحاة والمفسرين مع ترجيح ما نعتقد أنّه الصواب.

1- اسم الفاعل المقترن بالألف واللام

اتفق جمهور النحاة على أنّ اسم الفاعل ذا الألف واللام يعمل مطلقا من دون قيد أو شرط وفي كل الأزمنة[17] تقول: جاء الضاربُ زيدًا أمس أو الآنَ أو غدًا، وذلك أنّ (أل) في نظر النحاة

موصولة بمعنى (الذي) و(ضاربٌ) حلّ محل (ضَرَبَ) إذا كان المعنى ماضيا و (يضْرِبُ) إذا كان المعنى مرادا به الحال أو الاستقبال فهو عندهم بمنزلة الفعل، والفعل يعمل في كل الأزمنة فكذلك ما كان بمنزلته[18].

وورد هذا النمط في موضعين :

– موضع في سورة آل عمران: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالْضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الغَيْظَ وَالعَافِينَ عَنِ النَّاسِ": 134.

– وموضع في سورة النساء: "وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ" :162

فإذا نظرنا إلى اسم الفاعل في هاتين الآيتين انطلقنا من قول سيبويه: "هو الضاربُ زيدًا والرجلَ لا يكون فيه إلا النصب؛ لأنّه عمل فيهما عمل المنون، ولا يكون هو الضاربُ عمرو..."[20].

وجدنا أنّ أسماء الفاعلين (الكَاظِمِينَ والمُقِيمِينَ والمُؤْتُونَ) قد عمل كل منهما النصب كالمنون وهو بدل من (الذي والفعل المضارع). فـ(الضَارِبُ زَيدًا والرجلَ) من منظور سيبويه بمعنى (الذي يضربُ زيدًا والرجلَ) وقياسا عليه يكون معنى (والكَاظِمِينَ والعَافِينَ والمُقِيمِينَ والمُؤْتُونَ): الذين يكظمون الغيظَ ويعفون عن النَّاس. ويقيمون الصلاةَ ويؤتون الزكاة.

والدلالة الزمنية مع المضارعة في نص سيبويه إما للحال وإما للاستقبال، لكنه يوجد في الآيتين قرينة معنوية توحي بأنّ المعنى يصلح للأزمنة الثلاثة؛ فكظم الغيظ والعفو عن النّاس، وإقامة الصّلاة وإيتاء الزكاة، صفات يفترض ارتباطها بالإنسان ودوامها معه في مطلق الزمن مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل صفة من هذه الصفات.

وإذا أمعنا النظر في هذه الآية: " الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ والضَّرّاءِ والكَاظِمِينَ الغَيظَ والعَافِينَ عَنِ النَّاسِ" نكتشف نكهة بلاغية وأسلوب تعبير يشيع في القرآن الكريم وهو (الالتفات)[21]، وله

مجالات عديدة منها الصيغ. وقد تحقق في هذه الآية يتخالف بين صيغة الفعل والاسم فكل منها له خصوصيته في أداء المعنى[22].

فالتعبير عن صفة الإنفاق بصيغة المضارع ثم العدول عنها إلى صيغة اسم الفاعل في التعبير عن كظم الغيظ والعفو عن النّاس أمر يتطلبه السياق، ذلك أنّ الفعل يفيد التجدد والتغير باختلاف الأحوال والظروف وأنّ الصورة المثلى لصفة الإنفاق لا تتحقق إلاّ بالتجدد مرة بعد مرة وعلى عكس ذلك في كظم الغيظ والعفو عن النّاس فهما صفتان لا تتحققان إلاّ بالثبات عليهما وتعويد النفس على الصبر والتمسك بهما، وهو أمر ينافي اقتضاء التجدد فجيء بالاسم بدلا من الفعل لخصوصية الثبات فيه.

2 – اسم الفاعل الرافع لما بعده.

ذكرنا أنّ اسم الفاعل يجري مجرى فعله في العمل لزوما وتعديا وفق شروط وضعها العلماء[23].

وقد ورد رافعا لما بعده في أربعة مواضع:

– موضعين في سورة البقرة

- "إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا": 69
- "وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ": 283

– وموضع في سورة النساء:

- "رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا": 75

– وموضع في سورة الأنعام:

- "وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ": 141

جاء معمول اسم الفاعل في هذه الأمثلة اسما ظاهراً وهو الأحسن – كما يرى العلماء – إذا توفرت الشروط[24]. نكتفي بدراسة مثالين لنعرف بعض الجوانب اللغوية المحيطة باسم الفاعل وبمعموله. ففي قوله تعالى: "إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرّ النَّاظِرِينَ": البقرة: 69.

ذكر في إعراب (لونُهَا) وجوه[25] أحدها: أنّه فاعل مرفوع ب (فاقع) وثانيها: أنّها مبتدأ وخبرها (فاقع) وثالثها: أنّه مبتدأ وجملة (تسر الناظرين) خبر، واختار الزمخشري[26] وأبو حيان[27] والألوسي[28] الوجه الأول؛ لأنّه جار على نظم كلام العرب ولا يحتاج إلى تقديم ولا تأخير ولا تأويل. وقد جاء (فاقع) بصيغة المذكر مع أنّه صفة المؤنث لأنّه رفع السببي وهو مذكر (أي اللون). فاللون مرتفع (بفاقع) ارتفاع الفاعل و(اللون) من سببها وملتبس بها، فلم يكن فرق بين قولك: صفراء فاقعة وصفراء فاقع لونها[29]. وهذا شبيه بقولك: جاءتني امرأة حسن أبوها.

واستعيض عن الفعل (فقع) باسم الفاعل (فاقع) لأنّ اللون من الأشياء الثابتة التي لا تتجدد، ولهذا ناسبه الاسم بخلاف لو جاء الفعل بدلا منه فهو يشعر بالحدوث والتجدد[30].

وفي قوله تعالى: " رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا" [31]: النساء: 75.

نشير إلى أنّ النعت السببي يكون مفردا ويتبع منعوته في اثنين من خمسة:

في واحد من التعريف والتنكير وواحد من أوجه الإعراب؛ الرفع والنصب والجر، كما يراعى في تذكيره وتأنيثه ما بعده، فهو شبيه بالفعل مع الاسم الظاهر حتى وإن كان منعوته خلاف ذلك[32]. والمثال الذي نحن بصدد دراسته جاءت الصفة فيه مذكرًا (الظالم) والموصوف مؤنثا (القرية) سببه أنّ الصفة ذكّرت مراعاة لما بعدها، فقد أسندت إلى (أهل) وطابقت المنعوت (أي القرية) في إعرابه (وهو الجر) لأنّها صفته كقولك: مررت بالرجل الواسعة داره وقولك مررت برجل حسنة عينه[33].

فكل اسم فاعل جاء على غير من هو له فتذكيره وتأنيثه بحسب الاسم الظاهر الذي عمل فيه[34]. ولو أنثت الصفة بأن لو قيل: (الظالمة) لجاز لأنّ (الأهل) يذكر ويؤنث، ولو جاءت الصفة جمعا مذكرا سالما (أي الظالمين أهلها) لجاز أيضا وذلك على لغة (أكلوني البراغيث)[35]، ومنه قوله تعالى: "وأسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا": الأنبياء: 3. وقوله تعالى: "ثم عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ": المائدة: 71.

وفي هذه الآية نكهة بلاغية حسنة رأينا من الفائدة ذكرها، وهي أنّ كل قرية ذكرت في القرآن الكريم ينسب الظلم إليها بطريق المجاز، نحو قوله تعالى: "وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً" إلى قوله: "فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ": النحل: 112. وقوله تعالى: "وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا": القصص: 58. إلاّ هذه المذكورة في سورة النساء فقد نسب الظلم إلى أهلها على الحقيقة لأنّ المراد بها مكة ولم ينسب إليها تشريفا لها[36].

3- اسم الفاعل الناصب لما بعده

أ- المفرد:

ورد مفردا ناصبا لما بعده في ثمانية مواضع:

- ستة مواضع في سورة البقرة:

- "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرضِ خَلِيفَةً": 30.
- "وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَكُمْ": 41.
- "وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُون": 72.
- "وَلَمَا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ": 89.
- "إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا": 124.
- "وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ": 145.

- وموضع واحد في سورة آل عمران:

- "وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوقَ الَّذِينَ كَفَرُوا...": 55.

- وموضع واحد في سورة المائدة:

- "...ما أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ": 28.

جاءت لفظة (قِبلة) في الآية: 145 من سورة البقرة مثلا، مفعولا به لاسم الفاعل (تابع) وقد ورد مضافا عند بعض القرّاء، منهم عيسى بن عمر، أي أنّ إعمال اسم الفاعل هنا بمعنى إضافته

وكل فصيح[37]. كما أنّ لفظة (يدي) في الآية: 28 من سورة المائدة معمول اسم الفاعل (باسط) وقد ورد في قراءة جناح بن حبيش بغير تنوين أي بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله[38]. وسنعرض لهذا بشيء من التفصيل في موضوع اسم الفاعل المضاف.

ب – المجوع :

من العلل التي أعمل بها النحاة اسم الفاعل مثنى ومجموعا فكرة المجاراة اللفظية أي حمله على الفعل علما بأنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع، وقبوله لعلامتي التثنية والجمع هو من باب الاتساع وإفادة التعبير عن العدد[39]. فالعلامتان في الفعل تدلان على تثنية الفاعل وجمعه وكل منهما ضمير، بينما هما حرفان في أسماء الفاعلين وعلامتا تثنية وجمع فحسب[40].

فهذا سيبويه يعمله مثنى وجمعا، يقول: » إذا ثنيت أو جمعت فأثبتَّ النون قلت: هذان الضاربان زيدًا، وهؤلاء الضاربون الرجلَ، لا يكون فيه غير هذا؛ لأنّ النون ثابتة ومثل ذلك قوله عز وجل: { والمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ والمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ}«[42].

وتبعه من جاء بعده من النحاة متقدميهم[43] ومتأخريهم[44]. وبالاستناد إلى ما قاله القدماء يفهم أنّ كل الأحكام والشروط الخاصة باسم الفاعل المفرد تسري عليه باطراد إذا كان مثنى أو جمعا لمذكر أو لمؤنث بنوعيهما السالم والمكسر في العمل وفي عدمه اقترن بـ (أل) أو لم يقترن[45]

ولم يرد في السور المدروسة مثنى ناصبا للمفعول بينما ورد مجموعا عاملا النصب في الاسم الظاهر في أربعة مواضع:

– موضع واحد في سورة آل عمران:

• "والكاَظِمِينَ الغَيظَ": 134.

– وموضعين في سورة النساء:

• "والمُقِيمِينَ[46] الصَّلاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ": 162.

– وموضع في سورة المائدة:

" ولا آمين البيت الحرام ": 2.

فكل من (الغيظ والصلاة والزكاة والبيت) مفعول لاسم الفاعل السابق له أي (الكاظمين والمقيمين و المؤتون وآمين) على الترتيب. مع الإشارة إلى أن أسماء الفاعلين عملت النصب – وهي مجموعة – من دون قيد ولا شرط فما يسري على اسم الفاعل المفرد يسري على المجموع باطراد.

4 – اسم الفاعل المضاف

الإضافة نسبة وارتباط بين شيئين ليكونا بمنزلة شيء واحد فيكتسب الأول من الثاني ما له من صفات وخصائص كالتعريف والتخصيص، وهذا هو الجدوى منها والسبب الذي من أجله يحذف التنوين من المضاف؛ لأنه (أي التنوين) علامة تنكير والإضافة علامة تعريف أو تخصيص ومن ثم فالتنوين والإضافة لا يجتمعان[47].

وما دامت الإضافة تفيد التعريف فإن المضاف يكون حتما مجردا من (أل) حتى لا يجتمع تعريفان، فلا وجود في العربية لاسم معرف بالإضافة أو مخصص بها إلا وهو مجرد من (أل)[48].

والإضافة عند النحاة قسمان:

. معنوية أو (محضة) وهي الإضافة التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا.

. لفظية أو (غير محضة) وهي عكس الأولى والقصد منها – في رأي العلماء – التخفيف وتتمثل في إضافة الوصف – وهو موضوع دراستنا – إلى فاعله أو مفعوله، ولا يكتسب من أي منهما تعريفا أو تخصيصا، ويتحقق التخفيف بحذف التنوين. غير أننا نضم رأينا إلى رأي مهدي المخزومي، وهو أن الإضافة والتنوين لا تخففان تخفيفا، فالأوصاف تأتي منونة ولو كان الأمر كذلك ما جاءت منونة والمرجح أن التخفيف سببه كثرة الاستعمال، ما دام التنوين ثقيلا – على رأي النحاة – وجب حذفه تحقيقا للتخفيف الذي يتطلبه الاستعمال.

وهو على مذهب الكوفيين في عدّهم الأوصاف أفعالا حقيقية لها معانيها كما لها دلالة على الزمن المستمر، وإذا أريد تخصيص وصف بزمن ما أضيف أو نوّن، فإن أضيف دل على الماضي وإن نوّن دل على المستقبل[49].

وقد ورد اسم الفاعل في الربع الأول مضافا إحدى وأربعون مرة منها ما أضيف إلى الاسم الظاهر ومنها ما أضيف إلى الضمير.

أ - المضاف إلى الاسم الظاهر

ذهب القائلون بالمجاراة اللفظية إلى أنّ اسم الفاعل المجرد من (أل) والتنوين والنون إذا أضيف بمعنى الحال والاستقبال فهو على نية النون والتنوين وإنما حذفا استخفافا.

يقول سيبويه: " واعلم أنّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التنوين الاسم فصار عمله فيه الجر ودخل في الاسم معاقبا التنوين فجرى مجرى غلامِ عبد اللّه في اللفظ؛ لأنّه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل وليس يغير كف التنوين إذا حذفه مستخفا شيئا من المعنى ولا يجعله معرفة فمن ذلك قوله عز وجل: "كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ": آل عمران: 185، "إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ": القمر: 27، "وَلَو تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ": السجدة: 12، » وغَيرَ مُحَلِّي الصَّيدِ «:8. فالمعنى (وَلَو آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ): المائدة: 5 »[50].

يفهم من كلامه أنّه:

- حمل معنى الآيات السابقة معنى الآية الأخيرة، (وَلَو آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ).

- جعل حذف التنوين من أسماء الفاعلين على الاستخفاف وهو ما يعني أنّ الإضافة كلا إضافة وأنّ التنوين منوي بل هو أصل، يقول: " والأصل التنوين »[51]

وقد ورد مضافا إلى الاسم الظاهر سبعا وعشرين مرة:

- مرة واحدة في سورة الفاتحة:

- "مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ": 4 .

– ومرتين في سورة البقرة:

- "الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُوا ربِّهِمْ": 46 .
- "ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ": 196.

– وأربع مرات في سورة آل عمران:

- "رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ": 9.
- "قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ": 26.
- "وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا": 55.
- "كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ": 185.

– وأربعا في سورة النساء":

- "وَلاَ مُتَّخَذَاتِ أَخْدَانٍ": 25.
- "وَلاَ جُنُبًا إِلاَّ عَابِرِي سَبِيلٍ": 43.
- "الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلاَئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ": 97.
- "إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ والكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ": 140.

– وخمسا في سورة المائدة:

- "إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيكُمْ غَيرَ مُحِلِّي الصَّيدِ": 1.
- "وَلاَ مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ": 5.
- "لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ": 73.
- "هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ": 95.
- "فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ": 106.

– وإحدى عشرة مرة في سورة الأنعام:

- "فاطر السماوات والأ رض": 14.
- "عالم الغيب والشهادة": 73.
- "وهذا كتاب مبارك أنزلناه مصدق الذي بين يديه": 92.
- "والملائكة باسطو أيديهم": 93.
- "إن الله فالق الحب والنوى": 95.
- "و مخرج الميت من الحي": 95.
- "فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا": 96.
- "لا إله إلا هو خالق كل شيء": 102.
- "وذروا ظاهر الإثم وباطنه": 120.
- "ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم": 131.

ففي قوله تعالى: "كل نفس ذائقة الموت" (آل عمران: 581)

جاء اسم الفاعل (ذائقة) من فعل متعد (ذاق) ووقع خبرا لـ (كل)، ولفظ الذوق في القرآن الكريم كثيرا ما يستعمل في العذاب[52]. وفي (ذائقة الموت) استعارة، لأن حقيقة الذوق ما يكون بحاسة اللسان[53].

يرى الزجاج – كما يراها غيره من المفسرين والنحاة – أن (ذائقة) في الآية ليست مضافة إلى الموت لأنها إن أضيفت صارت معرفة، ومن ثم لا يمكن أن تقع خبرا عن (كل) لأنه لا يأتي المبتدأ نكرة والخبر معرفة[55]. لكن المعرفة هنا مفترضة: لأن إضافة اسم الفاعل من باب الإضافة غير المحضة التي تفيد الاسم تخصيصا ولا تعريفا. وقال الفراء بإضافتها ولو نونت ونصب ما بعدها أي كلمة (الموت) جاز ذلك[56]. وهو ما يفهم منه أن اسم الفاعل إذا نون وأعمل فيما بعده أو أضيف إضافة غير محضة فهو في كلتا الحالتين دال على الحال أو الاستقبال، وغالبا ما يضيفونه إذا كان بمعنى الماضي إلا أنهم قد يعملونه وهو بمعنى الماضي، وهذا ما يقول به الكوفيون خلافا

للبصريين الذين يذهبون إلى أنّ اسم الفاعل إما أن يفيد الماضي ولا يكون ذلك إلا بإضافته إضافة محضة تفيد التعريف وإما أن يفيد الحال والاستقبال ولا يكون هذا إلا بإعماله وتنوينه أو بإضافته إضافة غير محضة لا تفيد تعريفا[57].

وسار القرطبي على نهج الكوفيين فقال بإضافتها أيضا (أي إضافة ذائقة إلى الموت) ذلك أن اسم الفاعل عنده على ضربين: بمعنى المضي وبمعنى الاستقبال؛ فإذا أردت الذي بمعنى المضي أضفته إضافة محضة، كقولك: هذا ضارب زيد، وقاتل بكر أمس، لأنه يجري مجرى الاسم الجامد وهو العلم، نحو: غلام زيد، وصاحب بكر؛ وإن أردت الذي بمعنى الاستقبال جاز الجر والنصب والتنوين، لأنه يجري مجرى الفعل المضارع، فإن كان من لازم بقي لازما نحو: قائم زيد، وإن كان من متعد عدي ونصب به نحو: زيد ضارب عمرا ويضرب عمرا، كما أجاز حذف التنوين مع الإضافة للتخفيف، بمعنى أن التنوين والعمل كحذف التنوين مع الإضافة في إفادة الحال ما دامت الإضافة غير محضة[58].

وقرأها اليزيدي والأعمش ويحي وابن إسحاق على الأصل، أي بالتنوين والنصب[95].

حجتهم في ذلك أنها لم تذق الموت بعد، كما قرأها الأعمش من دون تنوين مع النصب أي (ذائقة الموت) وهي قراءة شاذة[60].

مثل هذا قول أبي الأسود الدؤلي:

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة من قرأ (قل هو الله أحد الله الصمد) بحذف التنوين من أحد[61]. وسيبويه إنما يجوز هذا في الشعر[62] والمبرد يجوزه في الكلام[63].

ولا يعني في كل ما تقدم أن نقدر في كل اسم فاعل مضاف أن تكون إضافته غير محضة فيكون عاملا ويدل على الحال ولا يفيد التعرف أو تكون إضافته محضة فيكون ملغى ويدل على الماضي ويفيد التعريف فكل ذلك يعود إلى القرينة والسياق[64].

وفي قوله تعالى: " فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا": الأنعام: 69 رسكبح سابصلإا .

الهمزة: مصدر أصبح يصبح إصباحا، والأصباح بفتحها[65] صبح كل يوم وهو جمع صبح كقفل وأقفال[66]. قال الشاعر [67][رجز]:

أفنى رياحا وبني رياح تناسخ الإمساء والإصباح

بكسر الهمزة وفتحها في كل منها[68]. وقد قرئ (فالق وجاعل) بالنصب على المدح، وقرأ النخعي (فلق وجعل) ماضيين[69]. و(الليل) في موضع نصب في المعنى بدليل مجيء كلمتي (الشمس والقمر) منصوبتين لما فرق بينهما بكلمة (سكنا) فإن لم يفرق بينهما بشيء آثروا الخفض. وقد يجوز النصب إن لم يفرق بينهما دليل ذلك قول أحدهم(70) [وافر]

وبينا نحن نطلبه أتانا معلق شكوة[17] وزناد ر اع

فنصب (زناد) على الرغم من أنها معطوفة على (شكوة) وهي مجرورة بالإضافة، غير أنها في موضع نصب في المعنى، فهو مفعول اسم الفاعل (معلق) فعندما جاء نكرة وغير منون أضيف إضافة محضة.

يقول الفراء: وتقول: أنت آخذ حقك وحق غيرك فتضيف في الثاني وقد نونت في الأول؛ لأن المعنى في قولك: أنت ضارب زيدا وضارب زيد سواء. وأحسن ذلك أن تحول بينهما بشيء، كما قال أمرؤ القيس [طويل]:

فظل طهاة اللحم بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل

فنصب (الصفيف) وخفض (القدير) على ما قلت لك "[73].

ويقول العكبري: وجاعل الليل مثل فالق الإصباح في الوجهين و(سكنا) مفعول (جاعل) إذا لم تعرفه، وإن عرفته كان منصوبا بفعل محذوف أي جعله ساكنا(...) و(الشمس) منصوب بفعل محذوف أو بجاعل إذا لم تعرفه، وقرئ في الشاذ بالجر عطفا على الإصباح أو على الليل و(حسبانا)(...)وانتصابه كانتصاب (سكنا)"[74].

ويفهم من كلامه أن (التعريف) عنده الإضافة الحقيقية ومن ثم يكون اسم الفاعل (جاعل) بمعنى المضي فلا يعمل على مذهب البصريين، وهو ما دعاه إلى القول بتقدير فعل محذوف هو الناصب لـ(سكنا) أما إذا لم تضفه إضافة حقيقية وهو ما عبر عنه بـ (إذا لم تعرفه) فعندها يكون (الليل) منصوبا في المعنى كمفعول أول لجعل و (سكنا) مفعولا ثانيا وقاس عليه (حسبانا).

ويشير ابن خالويه إلى أنه من أثبت الألف في (جعل) وخفض (الليل) رد لفظ (فاعل) على مثله وأضاف بمعنى ما قد مضى وثبت ويرى الأحسن والأشهر. ومن حذفها ونصب (الليل) جعله فعلا ماضيا وعطفه على (فاعل) معنى لا لفظا كما عطفت العرب اسم الفاعل على الماضي لأنه بمعناه [75].

والخلاصة أنه ما دام (فالق) نعتا لاسم الجلالة فهو معرفة ومن ثم لا يجوز فيه التنوين، وما دام الله تعالى هو فالق صبح كل يوم وخالقه فإن اسم الفاعل في هذه الآية يدل على الاستمرار، أي يشمل كل الأزمنة مما يثبت أن الإضافة محضة، حقيقية بدلالة القرينة[76]. وفي قوله تعالى: " لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة": المائدة: 73.

جاء اسم الفاعل (ثالث) مشتقا من أسماء العدد، وهو غير عامل لأنه بمعنى أحد، وأحد لا يعمل عمل اسم الفاعل، فثالث ثلاثة بمعنى أحد ثلاثة، ومثله قوله تعالى: "ثاني اثنين إذهما في الغار : التوبة: 40. أي أحد اثنين، وما دام كذلك فهو مضاف إلى ما بعده إضافة محضة، ولا يجوز غير الإضافة، وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة[77].

ويذهب المتأخرون من النحاة إلى أن (فاعل) من أسماء العدد إذا كان بمعنى (بعض) فلا يعمل وإذا كان بمعنى (مصير) فيعمل[78]. يعني هذا: أنك إذا قلت: هذا ثالث ثلاثة فقد عنيت هذا واحد من ثلاثة فجئت بها بمعنى (بعض) أما إذا قلت: هذا ثالث اثنين فخلاف الأول، إنما معناه هذا الذي جاء إلى اثنين فثلثها بمعنى صيرها ثلاثة، فمعناه الفعل.

يقول الفراء: "يكون مضافا ولا يجوز التنوين في (ثالث) فتنصب الثلاثة، وكذلك قلت: واحد من اثنين لجاز أن يقول: أنت ثالث اثنين بالإضافة وبالتنوين ونصب الاثنين، وكذلك لو قلت: أنت رابع ثلاثة جاز ذلك؛ لأنه فعل واقع"[79].

ب- المضاف إلى الضمير

اختلف النحاة في مسألة الضمير المتصل باسم الفاعل العامل في فئتين:

1 المهسأر ىلعو – ةئف –)سيبويه – تذهب إلى أن الضمير محمول على الظاهر أي هو كالاسم الظاهر وبالتالي يكون مجرورا بإضافة الوصف إليه[80].

يقول سيبويه: "وإذا قلت: هم الضاربوك وهما الضارباك فالوجه فيه للجر؛ لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر "[81].

2)- وفئة – وعلى رأسها الأخفش – تذهب إلى أن الضمير في موضع نصب على المفعولية، وحذفت النون والتنوين للتخفيف أو للطافة الضمير كما يقولون[82]، والصفات – ومنها اسم الفاعل – لا تضاف إلى الفاعلين لأنها هي في المعنى والشيء لا يضاف إلى نفسه، وإنما يضاف إلى مفعوله؛ لأنه غيره[83].

وذهب عباس حسن من المحدثين مذهب سيبويه وأتباعه واستحسن ذلك دفعا للبس والغموض على حد تعبيره[84]. بينما وقف محمد حسن عواد – من المحدثين كذلك – موقفا وسطا ورأى أن الضمير يتجاذبه النصب والجر، فتارة يكون في موضع نصب وتارة يكون في موضع جر بدليل عمل اسم الفاعل وعدمه من ذلك قوله تعالى: " إني جاعلك للناس إماما": البقرة: 124. وقوله تعالى: " إنا منجوك وأهلك": العنكبوت: 33. فنصب (إماما وأهلك) دليل على أن الضمير في موضع نصب، ولا جدوى من القول بتقدير فعل هو الذي عمل النصب هنا؛ لأن الأصل عدم التقدير إلا إذا دعت الضرورة إليه[85].

وقد ورد مضافا إلى الضمير خمس عشرة مرة[86]:

– خمس مرات في سورة البقرة:

- "فتوبوا إلى بارئكم ذلكم خير عند بارئكم": 54
- "ولكل وجهة هو موليها": 148
- " إن الله مبتليكم بنهر": 249
- " ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه": 267

– وأربعا في سورة آل عمران:

- " وإذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي ومطهرك من الذين كفروا": 55.
- "–آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار وأكفروا آخره": 72.

– ومرة واحدة في سورة النساء:

- " إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم": 142.

– وثلاثا في سورة المائدة:

- " اذكر نعمتي عليك وعلى والدتك": 110.
- "ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا": 114.
- " قال الله إني منزلها عليكم": 115.

– ومرتين في سورة الأنعام:

- "وذروا ظاهر الإثم وباطنه": 120.
- "وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها": 123.

ففي قوله تعالى: " وإذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي ومطهرك من الذين كفروا": آل عمران: 55. ثلاثة من أسماء الفاعلين أضيفت إلى الضمير، ما دامت من أفعال متعدية فإن الإضافة هنا – على رأي الأخفش وأتباعه – لفظية لأنها من إضافة الصفة إلى معمولها. فهي تشبه الفعل المضارع ويراد بها الاستقبال[87].

وقد ألحق بكلمة ('رافعك) ظرف يفيد زمن المستقبل الممتد إلى يوم القيامة أي أن صيغة (فاعل) هنا تدل على ثبوت الحدث الممتد إلى النهاية ومن ثم فالصيغ في الآية لا تدل بذاتها على زمن نحوي، ولهذا احتاجت إلى ظرف يعين زمن الحدث الكامن فيها خلافا للفعل الذي يدل على الزمن من دون ظرف.

جاء عن بعض المفسرين أن في الآية تقديما وتأخيرا والمعنى: إني رافعك إلي ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد إنزالي إياك في الدنيا. وقد لا يكون هناك تقديم ولا تأخير فيكون معنى متوفيك عندئذ: قابضك من بينهم ورافعك إلى السماء من غير موت[88].

وقيل: الواو للجمع ولا فرق بين التقديم والتأخير[89]؛ والآية بشارة لعيسى عليه السلام بإنجائه من سوء جوار اليهود وخبث صحبتهم ورفعه إلى السماء سالما، وذهب الأصفهاني إلى أن التوفي في هذه الآية توفي رفعة واختصاص لا توفي موت، وقال بن عباس: توفي موت لأنه أماته ثم أحياه[90]. وفي قوله تعالى: " إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم": النساء: 142. أضيف اسم الفاعل هنا إلى مفعوله لأنه من متعد، وقد عرضنا لآراء النحاة والمفسرين في هذا إلا أن ما يلفت الانتباه في هذه الآية ظاهرة من الظواهر البلاغية هي (الالتفات). فقد تحول الأسلوب من صيغة المضارع (يخادعون) إلى صيغة اسم الفاعل (خادعهم) وقد أدى دوره في إلجام المنافقين وتبكيتهم وفضح نواياهم التي ظنوا أنهم قد نجحوا بها في خداع المؤمنين، وقد سمى الله تعالى جزاءهم خداعا بطريقة المشاكلة؛ لأن وبال خداعهم راجع عليهم[91].

وما يلفت الانتباه أيضا أن هذا العدول من المضارع إلى اسم الفاعل صاحبه عدول آخر في الصيغة نفسها، وهو مجيء اسم الفاعل من (خدع) المجرد لا من (خادع) المزيد فيه، الدال على المفاعلة وهو الذي يقتضيه الظاهر السياقي بدليل مجيء المضارع منه (أي من خادع)، وفي هذا دلالة على أن المنافقين يتربصون الدوائر بالمؤمنين ويتفننون في محاولات الخداع، وهم المخدوعون في الحقيقة لو كانوا يعقلون، وهو ما أكدته آية أخرى في الآية التاسعة من سورة البقرة في شأن

هؤلاء المنافقين، وهي قوله تعالى: " يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون": 92.وقرأ مسلمة بن عبد الله النحوي (خادعهم) بإسكان العين تخفيفا، لثقل الانتقال من كسر إلى ضم [93].

ونهاية المطاف أن هذه الدراسة أسفرت عن بعض النتائج مفاده:

- أن الرّبع الأول من القرآن الكريم شمل على كل صور اسم الفاعل المعروفة في العربية فجاء :
  - مقترنا بـ(أل).
  - رافعا لما بعده.
  - ناصبا لما بعده.
  - مضافا

أ – إلى الاسم الظاهر

ب– إلى الضمير

وقد بينا مواقف العلماء وآرائهم في هذه الصور ورجحنا ما نطمئن إليه منها.

2 – أن التعدي لا يرجع إلى مادة الفعل المشتق منه وإنما يعود إلى معنى البناء أو التركيب الذي يتضمن مشتق من فعل متعد.

3 – أن اسم الفاعل في اللغة العربية ينزع إلى الإضافة في المستوى النحوي ليحقق نشاطا اسميا في بنيته يطابق ما تدل عليه من ثبوت صفة الفاعل بغض النظر عن الزمن الذي يشير إليه سياقه[94]. وهو ما يفسر غلبة مجيئه مضافا في الربع الأول موضوع الدراسة، اثنتين وأربعين مرة من أصل أربع وخمسين، هي عدد وروده عاملا.

هوامش الدراسة

1 – لأنه ليس بمعزل عن العالم المحيط به.

2 – ينظر الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه لأبي أوس إبراهيم الشمسان، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1986، ص: 257–259.

3 – الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط:3، بيروت 1983، 164/1.

4 – ينظر الزمن واللّغة لمالك يوسف المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1986، ص: 146، 147.

5 – معاني القرآن للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار الكتب، ط: 1، القاهرة 1955، 202/2.

6 – ينظر المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت(دت) 2/، 118، 119.

7 – ينظر شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة، (دت) 68/6.

8 – شرح الكافية للأستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت 1985، 205/2.

9 – ينظر رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة للعبادي، تحقيق محمد حسن عواد، الجامعة الأردنية كلية الآداب، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط1، (دت)، ص: 31.

10 – ينظر اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط2، القاهرة 1979، ص: 95، والزمن واللغة للمطلبي ص: 68.

11 – أي الأفعال المضارعة

12 – الكتاب 14/1.

13 – ينظر رسالة في اسم الفاعل ص38.

14 – يقول ابن يعيش: " إن أصل العمل هو للأفعال كما أن أصل الإعراب إنما هو للأسماء واسم الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها كما أن المضارع محمول عليه في الإعراب، وإذا علم ذلك فليعلم أن الفروع أبدا تنحط من درجات الأصول، فلما كانت أسماء الفاعلين فروعا على الأفعال كانت أضعف منها في العمل " شرح المفصل.

15 – ينظر شرح المفصل 79/6، وشرح الكافية 199/2، 200، ورسالة في اسم الفاعل ص 36، 37، ومع النحاة لصلاح الدين الزعبلاوي، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق 1992، ص 195.

16 – ينظر شرح الكافية 200/2، والهمع للسيوطي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت (دت)، 95/2.

17 – باستثناء الرماني والفارسي. فهو عندهما لا يعمل إلا إذا كان ماضيا. ينظر شرح الكافية 201/2. التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، لعبد الله بوخلخال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، 191/1.

18 – ينظر الكتاب 181/1، 183، والمقتضب 144/4، 145، والأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 1985، وشرح المفصل 68/6، وشرح الكافية 201/2، ورسالة في اسم الفاعل، ص 31، والنحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف ط6، القاهرة 1981، 254/3، والتعبير الزمني عند النحاة العرب 187/1.

19 – شرح الكافية 201/2

20 – الكتاب 182/1.

21– ينظر فوائده الخاصة والعامة في البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ط2بيروت 1972. 325/3، 326.

22– ينظر على سبيل المثال دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت لبنان 1978 ، ص 133.

23– ينظر على سبيل المثال شرح بن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة السعادة بمصر، ط14، القاهرة مصر 1964، ج107/106/2، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط2بيروت1983، 402/5، وشرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، توزيع دار الأنصار ط15القاهرة1978، ص 461، 465 والنحو الوافي 246/3، 250.

24– ينظر هذه الشروط في البحر المحيط402/5.

25– ينظر إملاء ما من به الرحمن للعكبري، دار الكتاب العلمية ط1بيروت1979، 42/1والبحر252/1.

26– ينظر الكشف للزمخشري، دار المعرفة لطباعة المنيرية القاهرة (د ت)287/1.

27– ينظر البحر 252/1.

28– ينظر روح المعاني للألوسي، مطبعة ادارة الطابعة المنيرية القاهرة

(د ت)161/1.

29– ينظر الكشاف 287/1، وتفسير البيضاوي. مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع بيروت (د ت)161/1.

30– ينظر الإملاء42/1، والبحر 253/1.

31– قرأ عبد الله : "أخرجنا من القريةالتي كانت ظالمة ينظر معانب القرآن للفراء277/1.

32– ينظر النحو القرآني، قواعد وشواهد لجميل أحمد ظفر، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، مطابع الصفا بمكة 1988، ص 462.

33– ينظر معاني القرآن للفراء277/1.

34- ينظر الإملاء 187/1.

35- ينظر الكشاف543/1.

36- ينظر معاني القرآن للفراء 277/1،والكشاف542/1الحاشية.

37- ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالوية تحقيق وشرح عبد العال سالم مكـرم، دار الشروقط3 بـيروت 1979،ص 10،والبحر 432/1والدرساتلأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة حسان ومطبعة السعادة دار الحديث، القاهرة1982، 570/3.

38- ينظر الحجة لابن خالوية ص 32، ودرسات لأسلوب القرآن الكريم570/3.

39- ينظر نظرية اللغة والجمال في النقد العربي لتامر سلوم، دار الحورللنشر والتوزيع، سوريا ص 70، 71.

40- ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي188/2، 189، 261/1، 262.

41- سورة النساء /162

42- الكتاب ج183/1

43- كالمبرد مثل في المقتضب ج149/4.

44- كابن يعيش مثلا في شرح المفصل ج6 /74

45- ينظر النحو الوافي 257 والنحو ج3/القرآني /5

46 - ينظر أراء العلماء في مجيء (المقيمين) بالياء و(المؤتون) بالواو، في الكشاف 582/1 والبحر 411/3، 412، والتحرير والتنو. للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984، 29/6، 30.

47 - ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق، لمهدي المخزومي؛ دار الرائد العربي ط2، بيروت 1986، ص172، 173

48 - نفسه، ص 173.

49 - نفسه، ص 178.

50 - ينظر الكتاب 156/1، 166.

51 - الكتاب 166/1.

52 - ينظر المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، تحقيق وضبطمحمد سيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (دت)، كتاب الذال، ص 182.

53 - ينظر صفوة التفاسير للصابوني 250/1.

54 – ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق ودراسة ابراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني ط2، بيروت 1982، 160/1.

55 – ينظر شرح ابن عقيل 44/2، والزمن واللغة للمطلبي ص 151.

56 – ينظر معاني القرآن للفراء 202/2.

57 – نفسه ص.ن، وينظر مع النحاة للزعبلاوي، ص 197، 198.

58 – ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار إحياء التراث العربي بيروت (دت)، المجلد الثاني 297/4،298.

59 – ينظر الكشاف 485/1، والجامع المجلد الثاني 297/4، والبحر 133/3،134.

60 – ينظر دراسات في أسلوب القرآن الكريم 574/3.

61 – ينظر معاني القرآن للفراء، 202/2، والمقتضب 314/2، والمنصف لشرح كتاب التصريف للمازني تحقيق ابراهيم مصطفي وعبد الله أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده بمصر ط1، القاهرة 1954، 231/2، والبحر 133/3،134، و157/7.

62 – ينظر الكتاب 169/1.

63 – ينظر المقتضب 312/2،314.

64 – ينظر مع النحاة ص 197.

65 – وبها قرأ الحسن وعيسى بن عمر وأبو رجاء، ينظر البحر 185/4.

66 – ينظر معاني القرآن للفراء 346/1، والكشاف 37/2، والإملاء 254/1

67 – لم أعثر على قائله.

68 – ينظر الكشاف 38/2، والبحر 185/4.

69 – ينظر الكشاف 38/2.

70 – نسبه سيبويه إلى رجل من قيس عيلان، ينظر الكتاب 170/1.

71 – وردت في الكتاب(لفظة) ينظر 171/1.

72 – ينظر معاني القرآن للفراء 346/1.

73 – معاني القرآن للفراء 346/1، وينظر الكتاب 174/1، 175، والكشاف 254/2، والبحر 186/4.

74 – الإملاء 254/1.

75 – ينظر الحجة لابن خالويه، ص 146.

76 – ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج 162/1، والتحرير والتنوير، 7/ 390.

77 – ينظر الكتاب 559/3، ومعاني القرآن للفراء 317/1، والمقتضب 181/2،182 والتكملة لأبي علي الفارسي تحقيق حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984، ص 70، والإملاء 223/1.

78 – ينظر المقتضب 182/2 الهامش، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 437/3.

79 – معاني القرآن للفراء 317/1.

80 – ينظر الكتاب 187/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، بيروت 1979، 100/3، 101، والنحو الوافي 256/3، ورسالة اسم الفاعل ص48.

81 – الكتاب 187/1

82 – ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج 163/1، 164، وشرح المفصل 119/2، 120، والبحر 318/2.

83 – ينظر شرح المفصل 120/2.

84 – ينظر النحو الوافي 254/3، 256.

85 – ينظر رسالة اسم الفاعل ص 49، 50.

86 – للملاحظة فإني أحصي كل مرات ورود اسم الفاعل حتى وإن تكررت الكلمة الواحدة أكثر من مرة في الآية.

87 – ينظر الإملاء 136/1، 137، والتبيان في إعراب القرآن للمؤلف نفسه تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث بيروت (دت)، 76/1، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 338/3، والنحو الوافي ص448.

88 – ينظر معاني القرآن للفراء 219/1، والكشاف 432/1، 433، والإملاء 136/1، 137، والجامع 100/2، صفوة التفاسير 205/1.

89 – ينظر الإملاء 137/1.

90 – ينظر مفردات في غريب القرآن كتاب الواو، ص 529، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 548/3.

91 – ينظر الكشاف 573/1، والبحر 377/3، وصفوة التفاسير 312/1

92 – ينظر أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية لحسن طبل، دار الكتب القاهرة 1990، ص107.

93 – ينظر البحر 377/3.

94 – ينظر نحو القرآن لعبد الستار الجواري مطبعة المجمع العراقي بغداد 1974، ص 78.

78 – ينظر المقتضب 182/2 الهامش، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 437/3.

79 – معاني القرآن للفراء 317/1.

80 – ينظر الكتاب 187/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، بيروت 1979، 100/3، 101، والنحو الوافي 256/3، ورسالة اسم الفاعل ص48.

81 – الكتاب 187/1

82 – ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج 163/1، 164، وشرح المفصل 119/2، 120، والبحر 318/2.

83 – ينظر شرح المفصل 120/2.

84 – ينظر النحو الوافي 254/3، 256.

85 – ينظر رسالة اسم الفاعل ص 49، 50.

86 – للملاحظة فإني أحصي كل مرات ورود اسم الفاعل حتى وإن تكررت الكلمة الواحدة أكثر من مرة في الآية.

87 – ينظر الإملاء 136/1، 137، والتبيان في إعراب القرآن للمؤلف نفسه تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث بيروت (دت)، 76/1، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 338/3، والنحو الوافي ص448.

88 – ينظر معاني القرآن للفراء 219/1، والكشاف 432/1، 433، والإملاء 136/1، 137، والجامع 100/2، صفوة التفاسير 205/1.

89 – ينظر الإملاء 137/1.

90 – ينظر مفردات في غريب القرآن كتاب الواو، ص 529، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 548/3.

91 – ينظر الكشاف 573/1، والبحر 377/3، وصفوة التفاسير 312/1

92 – ينظر أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية لحسن طبل، دار الكتب القاهرة 1990، ص107.

93 – ينظر البحر 377/3.

94 – ينظر نحو القرآن لعبد الستار الجواري مطبعة المجمع العراقي بغداد 1974، ص 78.